Dr. Eng.
Nader Riad

معادلة تحرير سعر الصرف

يخطيء البعض عندما يتناولون هذا الموضوع بالدراسة لأحد طـرفي المعادلـة دون الطرف الآخر وبهذا تصبح المعادلة غير متوازنة الطرفين وهو ما يؤدي بها في كثير من الأحيان إلى منطقة لا تخص أحداً ، أي خارج نطاق الاختصاص المحدد القابل للتوصيف .

وأنا انتمي للكثرة التي تفضل التناول التحليلي والبعد عن الحكم المسبق للحـدث وذلك بالعمل علي طرفي المعادلة بالتوازي .

فعلي الناحية المالية التمويلية من وجهة نظر الصناعات المتوسطة والصغيرة .

فإن اثر حدوث تحريك لأسعار العملات الحرة من شأنه أن يحدث حالة من الانكماش أو التآكل لرأس المال العامل بمقياس كفاءته الاستيرادية وقدرته علي التعامل مـع المكونـات والمدخلات في حالة ارتفاع سعرها .

ويتمثل الطرف الآخر من المعادلة التقليدية لهذا الموقف في ضرورة استجابة البنـوك للحدث وذلك بالاستعداد لتمويل المنكمش من رأس المال العامل – بالطبع – لمـن يسـتوفي الشروط التمويلية والائتمانية التي يراها كل بنك لازمة لإدارة سياسته المصرفية .

أما علي جانب النشاط الصناعي للمؤسسات الصناعية المتوسطة والصغيرة .

فإن الحدث يفسح لها المجال لاثنين من التحديات يجب عليها اجتيازهما بنجاح لتحقق فائدة من خلال حسن إدارتها لهذه الأزمة ألا وهما :

أ – عليها إحلال نسبة اكبر من المكونات المحلية بديلاً للمستورد منها وبهذا فهي تخفض مـن تكلفتها وتكتسب ميزة تنافسية إضافية .

ب– أن تنتهز فرصة ارتفاع أسعار المنتج الأجنبي المستورد بأن تقدم البديل المصري القـادر علي المنافسة بمقياس الجودة والسعر لتزيد من مساحة نصيبها في السوق المحلي .

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ / ٥٩١٨٠٤٣ (٠٢) فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ – ١١١١١ القاهرة

وذلك باعتبار أن ارتفاع تكلفة العملات الحرة يقع عبأها الأكبر علي المستورد من المنتجات ويبقي عبأها الاقل علي المنتج المحلي بقيمة نسبة المكون الأجنبى الداخل فيها .

وعلي الناحية المقابلة من المعادلة علي الجانب التصديري يتلاحظ الآتي :

نجد أن المصدرين لصادرات مصرية يشكلون الجهة الأكثر ترحيباً بارتفاع قيمة النقد الأجنبى أمام العملة المحلية لان في ذلك تحقيق لعائد اكبر لنفس القيمة الكمية من الصادرات المحققه من قبل دون ثمة أعباء إضافية أو مصروفات ولا حتي جهداً يهدف لتوسيع وزيادة أسواق الصادرات بإكتساب نسبة اعلي من الأسواق الخارجية .

وهنا يمثل أمام المصدرين تحد عليهم أن يقبلوه أو يرفضوه فإما أن يقتنعوا بالابتهاج بزيادة العائد دون تعب وذلك عملاً بنظرية الخير الآتى من السماء يشكل حلالاً خالصاً دون تعقيب أو ينتهزوا الفرصة ليخفضوا من أسعارهم التصديرية ليكتسبوا قدرة تنافسية اعلي وصولاً لزيادة المساحة التصديرية وذلك من قبيل تأمين الحاضر وبناء المستقبل .

يبقي الجانب التنظيمي لدور الدولة والجهاز المصرفي في المحافظة علي توازنات الأسعار للعملات الأجنبية أمام الجنيه المصري في ظل الفجوة التاريخية الممتدة عبر احقاباً طويلة في ميزان التبادل التجاري ، بمعني أننا نستورد أكثر مما نصدر ويبقي الطلب علي العملات الأجنبية أكبر من المعروض منها .

وقد ثار جدل أطرافه الجهاز المصرفي من ناحية والمصدرون من ناحية أخري يدور في دائرة عما إذا كان من الواجب التنازل عن حصيلة الصادرات للبنوك من عدمه ، والجدل حول ما إذا كانت نسبة منه تفي بالغرض ، ويبقي الجدل حول سعر البيع للبنوك وسعر الشراء منها عند الاحتياج وإشكالية فارق السعر بينهما وكلها قضايا جدليه لا ينتظر لها حسماً يرضي الأطراف ولا يتعارض مع قواعد التطبيع مع سياسة التحرر الاقتصادي .

ولعل الرأي الأقرب للواقعية أن يكتفي بتطبيق مبدأ أن يتم التعامل التصديري

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ / ٥٩١٨٠٤٣ (٠٢) فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ – ١١١١١ القاهرة

وأيضاً الإستيرادي من خلال المؤسسات المصرفية ، وبذلك فإن حصيلة الصادرات من العملة الصعبة تستقر في نهاية الأمر في حسابات المصدرين لدي البنوك المصرية لتستعملها في أغراضها دون ثمة إجراء يقيد حرية أصحاب الحسابات في إدارة هذه الأرصدة .

هذا الأمر في حد ذاته سيزيد تلقائياً من حصيلة موارد هذه البنوك من العملات الحرة المتاحة في أرصدة عملائها والتي يمكن رفع سعر الفائدة عليها عن الأسعار العالمية بحدود ١: ٢ % ، وهو الأمر الذي يشجع علي بقاء جانب منها كودائع تسمح للجهاز المصرفي بادارتها بسياسة تتسم بالتقلب النشيط بما يخدم الصناعة في توفير جانب مما تحتاجه من العملات وتشجع النشاط التصديري علي التوسع وبذا تسقط الجانب الجدلي عن سعر التحويل بيعاً وشراءاً لمن يتنازل عن عملاته الأجنبية ثم يحتاج جانب منها لتمويل إستيراده في مرحلة لاحقه .

وهذه الزيادة المحسوبة علي فائدة الودائع الدولارية من شأنها أن تشكل قوة جذب للودائع والمدخرات من العملات الحرة دون الخوف من حدوث ظاهرة الدولرة ، إذ أن الفائدة علي الودائع من الجنيه المصري لا زالت عالية بفارق ملموس .

في النهاية فإن هذه الأزمة تقع كإحدى التحديات الكثيرة والمستمرة في مسيرة الصناعة أي صناعة في أي منطقه من العالم .

إذ أن القارب والمجداف يظل في لغة الصناعيين هو قبول التحدي القادم به المستقبل والإعداد له من الآن ، وذلك بمقاييس الجودة المتجددة والبحث عن الميزة التنافسية الواحدة بعد الأخري ، والإستعداد للمستقبل بمتطلباته التي تحتاج للرؤية بقدر ما تحتاجه من التقدم الفني والقدرة علي الانتصار في معركة المنافسة علي الصعيد الدولي بدءاً من الصعيد المحلي .

تحريراً في ٢٠٠٣/٣/١٠

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ / ٥٩١٨٠٤٣ (٠٢) فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ – ١١١١١ القاهرة